٦٠٠ ألف مُبعد عن الدعم.. وسيتم إضافة شرائح أخرى

معاون وزير الاتصالات لـ«الوطن»: عندما صرّح رئيس الوزراء أن المستبعدين ٣٣٤ ألفاً كانت البيانات غير مكتملة

المبعدون سيحصلون على المخصصات ولكن بسعر غير مدعوم

٨٥ بالمئة من الأسر ما زالت مدعومة «حتى تاريخه»!!

| رامز محفوظ

كشفت معاون وزير الاتصالات والتقانة فاديا سليمان أن تحديد موعد البدء بتطبيق آلية الاستبعاد من الدعم يعود للحكومة، لافتة إلى أنه من الناحية الفنية أصبحت الأمور مهيأة لدى وزارة اتصالات للبدء بتطبيق آلية الاستبعاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت سليمان أن الدعم الحكومي هو عملية مستمرة، وقالت: بدأنا اليوم بمجموعة من الشرائح سيتم استبعادها وسيتم إضافة شرائح أخرى عند جاهزية البيانات ووفق قرارات اللجنة الاقتصادية، مضيفة: حتى عملية إعادة الدعم فإنها تعتبر كذلك عملية مستمرة من جهة إدخال فئات جديدة أو إعادة فئات كانت مستبعدة سابقاً.

وقالت: عندما صرح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس عن استبعاد ٣٣٤ ألفاً من الدعم كان التصريح مبنياً على دراسة أولية وكانت البيانات غير مكتملة، موضحة أن أرقام المستبعدين من الدعم الذي تم تحديده من الوزارة هو ٥٩٦ ألفاً وقد حدد بناء على نتائج دراسة تقاطعات البيانات الواردة بالمجمل وهي تتضمن المغادرين والمتوفين الذين تم استبعادهم كأفراد، وبخصوص حصول المستبعدين من الدعم على المواد من خبز وغاز وغيرها أوضحت أنهم سيحصلون على كامل مخصصاتهم التي كانوا يحصلون عليها بالسعر المدعوم وبالآلية ذاتها ولكن بالسعر غير المدعوم، فعلى سبيل المثال يحصل المستبعد من الدعم على مخصصاته من الخبز بناءً على الآلية المتبعة على الكمية ذاتها وتوزيع

الأيام ولكن بالسعر غير المدعوم.

وقالت: إن مالك السيارة يحصل على دعم حكومي شهرياً بحدود ١٣٠ ألف ليرة أي بمقدار راتب موظف شهرياً، ومن الضرورة استبعاد الأسر التي تحصل على هذا المبلغ لأن استمرار دعم هذه الأسر ذات الملكيات الأكبر ستكون على حساب الأسر التي ليس لديها ملكيات كبيرة وخصوصاً من جهة السيارات أو العقارات وحتى لا تكون الفئة الأفقر تحصل على نسبة أقل من الدعم الحكومي.

وأشارت إلى أنه من المهم التوضيح أن عملية إعادة توزيع الدعم ستعيد توزيع الكتلة المخصصة للدعم بحيث لا يكون الجزء الأكبر من هذه الكتلة موجهاً نحو الفئات الأكثر ملكيات بل نحو الفئات التي ليس لديها إمكانيات كبيرة ووضعها الاقتصادي لا يسمح لها بالاعتماد على نفسها من أجل أن تساعدها الحكومة وتصبح قادرة على إعالة نفسها، وأضافت: بعد تطبيق آلية الاستبعاد من الدعم سنحول الدعم من الفئات ذات الملكيات والثراء الأكثر إلى الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، بحيث يصبح من الممكن توزيعها على شكل سلع أو زيادة مخصصات وغيره.

وعن آلية توزيع الوفر الذي سيتحقق من استبعاد نسبة معينة من الدعم لفتت سليمان إلى أن الحكومة هي صاحبة القرار بالنسبة لوضع آلية لهذا الوفر المحقق، موضحة أنه لم يتخذ قرار بهذا الشأن لحين معرفة حجم الوفر الفعلي، مشيرة إلى أنه من الممكن أن يتم توزيع الوفر بأشكال مختلفة وهذا الأمر يعود للحكومة.

وأكدت أن الأسر السورية التي ستبقى مدعومة وفقاً للدراسة التي قمنا بها لغاية الآن نسبتها ٨٥ بالمئة، وبعد الدراسة التي قمنا بها اكتشفنا أن ١٥ بالمئة من الأسر التي سيتم استبعادها ٤٧ بالمئة منها تمتلك سيارات.

وبالنسبة لاستبعاد المتوفى الذي من الممكن أن يكون أفراد أسرته بحاجة للدعم أوضحت أن الاستبعاد سيكون للشخص المتوفى كفرد، لافتة أنه في حال كان المتوفى هو رب الأسرة يجب تبديل البطاقة الأسرية باسم الابن الأكبر أو الزوجة من أجل أن يستمر الدعم لأسرة المتوفى، أما في حال كان المتوفى هو من أحد الأبناء سيتم استبعاد الدعم عن المتوفى فقط وسيستمر الدعم لباقي أفراد الأسرة، على حين أنه بالنسبة للمغتربين إذا كان رب الأسرة مغترباً فسيتم استبعاد أسرته بالكامل من الدعم وإذا كان أحد الأبناء مغترباً فسيتم استبعاد المغترب فقط من الدعم وليس كامل الأسرة.

وبالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون أكثر من سيارة أجرة أو أكثر من سرفيس أشارت سليمان إلى أن موضوع استبعادهم من الدعم على البطاقة الأسرية يحتاج لدراسة، على حين لا يمكن استبعادهم من الدعم على بطاقة الآلية، منوهة بأن الحكومة لن تقوم بدايةً باستبعاد وسائل الإنتاج من الدعم سواء أكانت سيارات عمومية مثل السرافيس والتكاسي أو معامل إذ إن الحكومة ستستمر بدعم النقل العام والسيارات المخصصة للنقل العام.

إننا بدأنا بالاستبعاد من الدعم اليوم للأشخاص الأكثر ثراءً والذين يمكن استبعادهم وفق معيار واحد ولاحقاً من الممكن الاستبعاد بناء على تقاطع مجموعة من المعايير.

وختمت بأن الاستبعاد لا يشمل السيارات التي سعة محركها ١٥٠٠ CC وتاريخ صنعها قبل عام ٢٠٠٨ إنما يشمل السيارة التي تاريخ صنعها من عام ٢٠٠٨ فما بعد، مشيرة إلى أنه بالنسبة للموظفين الذين اشتروا سيارات ١٥٠٠ CC فما فوق، ومن صنع عام ٢٠٠٨ وما بعد عندما كان دخل الموظف يسمح له بشراء السيارة بالتقسيط تم إتاحة موضوع الاعتراض لهم على البرنامج على معيار سيارة واحدة فقط وستدرس اللجنة المختصة الاعتراضات الواردة من قبلهم، أما غير الموظف الذي يعمل بأعمال حرة فيعتبر من أصحاب الدخل الجيد جداً وبالتالي سيتم استبعاده من الدعم.

التكاليف الكبيرة تحول دون التصدير

٣٤٤٨ طن حمضيات للمحافظات خلال ١٨ يوماً منها ٦٨٢ من السورية

| هيثم يحيى محمد

بعد عشرين يوماً على التوجيه الرئاسي وعلى القرارات التي اتخذتها الحكومة والخطوات التي قامت وتقوم بها السورية للتجارة لتسويق ما تبقى من موسم الحمضيات في الساحل عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة راتب إبراهيم بين لـ«الوطن» أن الأمور تسير بشكل جيد والسورية تلبي كل فلاح يريد تسويق إنتاجه من خلالها.

وأشار إلى أن بعض الفلاحين يسوقون عن طريق سوق الهال وليس السورية لأسباب مختلفة وذكر أن الكميات التي تم تسويقها منذ الثالث عشر من الشهر الجاري وحتى الأمس بلغت (٣٤٤٨) طناً منها (٦٨٢) طناً سوقها فرع السورية للتجارة والباقي من خلال سوق الهال وبعض التجار، مشيراً إلى أن الأسعار تراوحت بين ٤٠٠ و٥٠٠ ليرة للبرتقال وبين ٨٠٠ و١٠٠٠ للحامض.

مدير السورية للتجارة في طرطوس محمود صقر أجاب عن سؤال «الوطن» عن سير عملية التسويق والصعوبات التي حالت دون تسويق كميات أكبر وعن مدى تعاون اتحاد الفلاحين وجمعياته مع المؤسسة قائلاً: تسويق الحمضيات مستمر بوتيرة عالية وبنسبة جيدة جداً وإجمالي الكميات المسوقة حتى الآن ٩٠٠ طن تقريباً منها ٣٠٠ طن قبل الاجتماع المنعقد مع السيد رئيس مجلس الوزراء في اللاذقية و٦٠٠طن بعده.

وأضاف: نسوق كل الأنواع والأصناف والأسعار جيدة جداً ونحن كفرع طرطوس متعاونون مع المزارعين وعملية التسويق مستمرة يومياً من الثامنة صباحاً وأحياناً تستمر للساعة الثانية أو الثالثة فجرا ريثما يتم إفراغ السيارات الناقلة للمحصول من الحقول وفرز المحصول إلى أصناف حسب كل نوع وتحميل العبوات المفرزة بالسيارات الشاحنة لنقلها إلى فروعنا في المحافظات أو إلى التعبيئات العسكرية، وأكد أنه ولغاية الآن جميع المزارعين مرتاحون بالتعامل مع السورية للتجارة فرع طرطوس ولم تصله أي شكوى من أي منتج حول أي شيء، مشيراً إلى أنه تم حل سوء التفاهم بخصوص الفرز والتصنيف الذي حصل مع فرع دمشق وتم إرسال كميات له أول من أمس ولم تعد هناك أي مشكلة.

أما بالنسبة للتصدير فيقول أحد المصدرين إنه تم تخفيض السعر التأشيري لمادة الحمضيات المصدرة لهذا الموسم من ٨٠٠٠ دولار للبرلد أو الحاوية الواحدة إلى ٢٠٠٠ دولار فقط وهذا أمر ممتاز كما تم إلغاء بعض الرسوم على المعابر لكن مع ذلك مازالت هناك رسوم وتكاليف ونفقات كبيرة يتحملها المصدرون، فمثلاً تبلغ التكاليف التي تدفع عن كل براد مصدر إلى العراق (وزنه ٢٧ طناً) نحو ٣٠ مليون ليرة موزعة بين ثمن الـ٢٧ طناً مع الصناديق والفرز والتوضيب والتحميل نحو١٨ مليون ليرة يضاف إليها ٣٦٠ ألف ليرة نفقات بيان جمركي وشهادة منشأ وكشوفات ورسوم قبل تحركه من طرطوس و(٣٠٠) دولار مانيفيست على الحدود و٢٦٠٠ دولار أجور نقل للبراد داخل سورية والعراق و(١٧٠٠) دولار رسم داخل العراق وعمولات وبعملية حسابية يتبين أن هذه النفقات الكبيرة تنعكس على كل كيلو غرام بمبلغ يزيد على ألف ليرة سورية وهذا يعني أن منافسة حمضياتنا مع حمضيات دول أخرى يتم تصديرها إلى العراق غير ممكنة خاصة إذا علمنا أن سعر الكيلو في العراق وسطياً يبلغ ٤٥٠ ديناراً أي ١٠٥٠ ليرة سورية. لذلك حتى ننقذ هذا الموسم وإنتاج المواسم القادمة لابد من استئناف عملية التصدير إلى العراق وزيادة الكميات المصدرة إليه وإلى دول الجوار بالدرجة الأولى وهذا لن يحصل إلا من خلال تقليل النفقات المذكورة إلى أدنى حد ممكن.

تسهيلات ائتمانية للصناعيين بلا سقوف

«المركزي» لـ«الوطن»: فتح تدريجي لسقوف القروض لقطاعات جديدة.. وحجز الضمان سيكون بالتوافق مع مراحل التمويل

| عبد الهادي شباط

أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً سمح بموجبه للمصارف العاملة بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل (قروض/ تمويلات) لتمويل المشاريع الصناعية وفق قوائم تم تحديدها باللجنة الاقتصادية إضافة إلى مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، ومن دون التقيد بسقوف الإقراض المحددة بموجب التعميم رقم ١٦/٤٧٧٤/ص لعام ٢٠٢٠ الصادر وفق توصية اللجنة الاقتصادية رقم ٣٥ لعام ٢٠٢٠.

عدد من الصناعيين الذين تواصلت معهم «الوطن» حول القرار اعتبروا أن القرار مهم لجهة تأمين التمويل للمشاريع الصناعية لكنهم طالبوا في توسيع قائمة المشاريع التي يشملها القرار وخاصة المشاريع والمنشآت الصناعية التي تعرضت للدمار خلال سنوات الحرب على سورية بما يسمح بإعادة تأهيلها وتشغيل خطوط إنتاجها، إضافة إلى المرونة لجهة طلب الضمانات وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون مدير مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سوية المركزي عصمت يوسف أن العديد من المصارف العاملة بدأت تستقبل طلبات تمويل من أصحاب المشاريع الصناعية لتتم دراستها ومنحها التمويلات اللازمة، مبيناً أن القرار مثل نقلة نوعية في منح التسهيلات الائتمانية مقارنة مع المرحلة السابقة التي توقف فيها منح التسهيلات الائتمانية لفترة ثم سمح بمنح التسهيلات الائتمانية لكن ضمن سقوف محددة بسقف (٥٠٠) مليون ليرة ولمشاريع وقطاعات محددة، بينما قرار مجلس النقد والتسليف الأخير فتح سقف التمويل وحدد بالتعاون مع الاتحادات والغرف خاصة الصناعة والتجارة الزراعة والوزارات المعنية مثل الزراعة والصناعة والاقتصاد أهم الصناعات التي يمثل تمويلها أولوية اليوم.

وأضاف: إن هذا القرار قيد المتابعة لجهة التنفيذ والحاجة للتعديلات من مفوضية الحكومة لدى المصارف ويمكن توسيع مظلة منح التسهيلات الائتمانية وتشميل قطاعات وصناعات جديدة بالقوائم التي تم تحديدها بقرار مجلس النقد والتسليف وأنه سيكون هناك فتح تدريجي لسقوف التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية والحيوية.

واعتبر أن التسهيلات التي تم تحديدها في مسألة الضمانات لمنح هذه القروض مهمة جداً حيث تم الاكتفاء بقيم للضمانات بدءاً من ١٠٠ بالمئة على أن يعود لكل مصرف كيفية التعامل مع طلب الضمانات وقيمها وشكلها، لكن القرار كان واضحاً لجهة عدم الحاجة لحجز الضمان من بداية التمويل وإنما يكون حجز الضمان متوافقاً مع مراحل التمويل والإنجاز في المشروع ومثال على ذلك كان يطلب ضماناً لمنح قرض صناعي ١٥٠ بالمئة وهو ما يفيد بتقديم ضمانة بقيمة ١,٥ مليار ليرة في حال كانت قيمة المشروع مليار ليرة وكان يتم احتجاز هذا الضمان فوراً مع بداية تنفيذ التمويل للمشروع بينما حالياً يتم حجز جزء من الضمان بما يعادل نسب التمويل حيث يتم احتجاز كامل الضمان مع منح كامل التمويل للمشروع.

وفي المصرف الصناعي بيّن مدير لـ«الوطن» أن القرار نافذ من تاريخ صدوره وأن المصرف الصناعي يعمل على إقرار تعليمات تنفيذية خاصة بالقرار تراعي الأولويات وقوائم الصناعات والقطاعات التي حددها مجلس النقد والتسليف استناداً إلى توصيات اللجنة الاقتصادية.

وعن الضمانات بيّن أن قرار مجلس النقد والتسليف حدد الحد الأدنى للضمانات بما يعادل ١٠٠ بالمئة لكن لكل مصرف رأيه بعد دراسة ملف القرض المطلوب وهناك العديد من المعايير في هذا الموضوع تسهم في مدى قيم الضمانات وطبيعتها خاصة أن المصرف الصناعي كان لديه تجربة طويلة في منح القروض الصناعية وهناك ملف تعثر حاضر لدى المصرف تم التعامل معه خلال السنوات الماضية بشكل جيد ومؤخراً تم تحصيل نحو ملياري ليرة، بينما بيّن أنه لا تعديل أو أي تغير في سعر الفائدة المطبق على قروض المشاريع الصناعية وأن المصرف الصناعي يعمل على تقديم كل التسهيلات الممكنة لمنح التسهيلات الائتمانية للصناعيين بما يعزز ويدعم النشاط الصناعي خلال المرحلة المقبلة.

وبيّن مصرف سورية المركزي في بيان له حول القرار عبر قناته على الـ«تليغرام» أن صدور هذا القرار جاء في إطار التوجهات الحكومية الحالية لدعم القطاع الصناعي، وانطلاقاً من أهمية الدور المنوط بالمصارف العاملة في سورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتلبية للمتطلبات المتعلقة بضرورة استئناف التسهيلات المصرفية للقطاع الصناعي بشكل خاص، وبالشكل الذي يضمن توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، ومن دون إخلال بالمتطلبات التي دعت لحصر منح التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الماضية ضمن قطاعات معينة، ويعد هذا القرار نتيجة للتنسيق الحاصل خلال الفترة الماضية بين اللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي والوزارات المعنية لمعاودة منح التسهيلات للقطاع المذكور، حيث تم وضع قوائم المشاريع المشمولة بالتمويل بالتنسيق مع وزارتي الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي بما يضمن مراعاة الأولويات والمعايير والمحددات للمشاريع المطلوب تمويلها بقروض صناعية في المرحلة الحالية.

وتضمن القرار مجموعة من الضوابط الخاصة بهذا الموضوع يتمثل أهمها بتقديم جدوى اقتصادية للمشروع معدة أصولاً وفق المعايير المثلى لدراسة الجدوى تثبت توفر تدفقات نقدية للمشروع قادرة على تغطية عبء الدين، ومنح التسهيلات على مراحل ترتبط بمراحل تنفيذ المشروع، وتحديد نسب التمويل للمشاريع من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها منتج المشروع، إضافة إلى الحصول على ضمانات تغطي قيمة التسهيل الممنوح بنسبة ١٠٠ بالمئة كحد أدنى. كما صدر في السياق نفسه القرار ٤٣٤/م. ن تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ حول استثناء المصرف الصناعي من أحكام المادة ٦ من القرار ٤٣٣/ فيما يتعلق بالحدود القصوى لكتلة التسهيلات الممنوحة من محفظة التسهيلات الائتمانية المنتجة لدى المصرف، بما ينسجم مع طبيعة المصرف الصناعي الموجهة بشكل أساسي للقطاع الصناعي، باعتبار أن محفظته الائتمانية تقوم أساساً على تمويل ودعم هذا النوع من المشاريع، وحسب الشروط والسياسات والإجراءات المتبعة لديه.

وعليه، أصبح متاحاً للمصارف تمويل المشاريع الصناعية بما فيها مشاريع الطاقات المتجددة من المصارف بدءاً من تاريخ تبليغ القرار ٤٣٣/م. ن وفق الضوابط والشروط والأحكام المبينة ضمنه والمتبعة لدى المصارف، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة في دعم المشاريع الصناعية في المرحلتين الحالية والمقبلة وانعكاس أدائها على الاقتصاد الوطني.

١٩,٥ ملياراً إرباح كابلات دمشق خلال العام الماضي و«بردى تنتعش»

دكاك: توقف إنتاج الشاشات التلفزيونية في «سيرونكس» بسبب امتناع الشركات الموردة عن توفير المكونات

| محمود الصالح

كشف تقرير نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية في دمشق خلال مؤتمر النقابة أمس عن توقف العمل بشكل نهائي في شركة «سيرونكس» فيما يخص إنتاج الشاشات، واقتصر عمل الشركة على مواضيع بسيطة مثل النجارة والحبيبات وغيرها من الأعمال الثانوية.

وأكد رئيس النقابة مازن دكاك في تصريح لـ«الوطن» أنه لم يتم خلال العام الماضي توريد أي من مستلزمات تصنيع الشاشات التلفزيونية، نتيجة الحصار المفروض على سورية، وإحجام جميع الشركات التي كانت تقوم بعمليات التوريد عن التعاقد مع شركة «سيرونكس» لتأمين مكونات الشاشات التلفزيونية، وتقوم الشركة في الوقت الحالي وبهدف تأمين جبهات عمل للعاملين فيها وتأمين رواتبهم بتصنيع منتجات بلاستيكية لمصلحة الغير وتجميع طباخات لمصلحة شركة خاصة وتصنيع صناديق الخضر البلاستيكية وتصنيع المفروشات وتأجير جزء من عقارات الشركة.

في الوقت ذاته. أوضح دكاك أنه مقابل هذا التعثر الذي تشهده بعض الشركات بسبب العقوبات الاقتصادية نجد أن هناك شركات رائدة في الإنتاج وابتكار الحلول وتوفير مواد ضرورية في عملية التنمية ومنها الشركة العامة لكابلات دمشق، والتي استطاع العاملون فيها تحقيق أرباح خلال العام الماضي تجاوزت ١٩,٥ مليار ليرة سورية، من خلال قيامهم بإنتاج مختلف أنواع الكابلات والأسلاك الكهربائية، التي تحتاجها عمليات إعادة الإعمار في المناطق المحررة. وحققت هذه الشركة من خلال جودة إنتاجها منافسة كبيرة في هذا النوع من الإنتاج، ما أدى إلى إقبال كبير على طلب منتجات الشركة في حوش بلاس، كل ذلك على الرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي تعاني منها الشركة ومنها عدم تأمين قطع التبديل لخطوط الإنتاج وارتفاع أسعارها، وصعوبة تأمين المادة الأولية (نحاس-ألمنيوم) وارتفاع أسعارها نتيجة عدم التمكن من الشراء من الشركات المنتجة لهذه المادة الأولية بشكل مباشر، وكذلك استمرار نزيف اليد العاملة الخبيرة، والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي ما يؤثر كثيراً في تنفيذ الخطط وجاهزية خطوط الإنتاج، وتحول وزارة الكهرباء من استجرارها الكابلات المصنعة من النحاس إلى الألمنيوم وبذلك تتناقص الكمية المنتجة والمبيعة إلى الثلث. الأمر الآخر ازدياد الديون المترتبة للشركة العامة لكابلات دمشق على جهات القطاع العام، ما يؤدي إلى صعوبة تمويل اعتمادات المواد الأولية، منوهاً بأن المردود المادي انعكس على العمال والذي تجاوز ٢٥٠ ألف ليرة سورية للعام الواحد على شكل مكافآت إنتاجية لكل عامل.

وعن واقع العمل في شركة «بردى» بين رئيس النقابة أن العاملين على خطوط الإنتاج في هذه الشركة تمكنوا من إنتاج ١٣٢٦ براداً من مختلف القياسات و٤٥٥ غسالة متنوعة و٥٠٠ مروحة و٦٢٥ مكنسة كهربائية و٣٠٠ طباخ، ومن خلال تتبع الخطة نجد أن هناك زيادة في تنفيذ ما هو مخطط نتيجة جهود العمال والإقبال الكبير على منتجات الشركة، وهذا ما مكن الشركة من العمل على تسديد رواتب العاملين فيها من اعتماداتها المالية خلال العام الحالي. وعن واقع العمل في شركة الإنشاءات المعدنية أشار دكاك إلى أن الشركة تمكنت خلال العام الماضي من تنفيذ خطتها بنسبة تجاوزت ١٧٢ بالمئة حيث بلغت قيمة أعمالها أكثر من ٧ مليارات ليرة في وقت كان مخططاً أن تنجز ٤ مليارات ليرة.

وطالب مؤتمر النقابة بتفعيل قانون توزيع الأرباح على العاملين في الشركات الإنتاجية، وتشميل عمال الصناعات المعدنية بالأعمال الخطرة، وشراء آليات للنقل الجماعي لتحسين ظروف العمل بالنسبة للعاملين في تلك الشركات.